إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧، بشأن المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، والذي أخذ بعين الاعتبار المفاهيم والأفكار والتوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية،

وإذ تستذكر ايضا قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والذي قررت فيه الجمعية العامة أن تحيل الى جميع الحكومات والى هيئات إدارة أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة تقرير اللجنة العالمية الذي يهدف أساسا الى العمل على أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستديمة وسليمة بيئيا، وأن تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها،

وإذ تلاحظ مع التقدير تركيز كل من تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، على توافق مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء بشأن القضايا البيئية، وعلى ضرورة التعاون متعدد الأطراف،

وإذ تبدي ارتياحها للنتائج التي تحققت في المؤتمر العربي الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية في الوطن العربي، الذي عقد في تونس في الفترة من ١٣ الى ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦،

وإذ تدرك الحاجة الى زيادة التعاون الاقليمي والدولي في معالجة المشاكل البيئية ذات الطابع العالمي والاقليمي أو التي تكون لها تأثيرات مشتركة على الدول الأعضاء المتجاورة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الموجزَ المشتركَ لمؤتمر أوسلو للتنمية المستديمة الصادر في ١٠ تموز/يوليو ١٩٨٨، ولاسيما الدور الذي أسنده الى اللجان الاقليمية فيما يتعلق بأعمال المتابعة لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية،

١- تطلب إلى الدول الأعضاء إعطاء مزيد من الاهتمام للاعتبارات البيئية في سياساتها وخططها وبرامجها، الشاملة منها والقطاعية، من أجل المساهمة في تحقيق تنمية مستديمة وسليمة بيئيا؛

٢- تدعو الأمين العام التنفيذي للعمل على مراعاة الاعتبارات البيئية كافة في تنفيذ برنامج عمل الاسكوا ولا سيما في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والموارد الطبيعية والطاقة والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية؛

٣- تطلب الى الأمين العام التنفيذي ان يتولى أعمال التحضير اللازمة، على المستوى الاقليمي، لوضع تقرير عن موقف الاسكوا، لعرضه على المؤتمر الذي ستعقده الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في موعد أقصاه عام ١٩٩٢؛

٤- تطلب أيضا الى الأمين العام التنفيذي ان ينظر مع المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، في امكانية تجديد البرنامج المذكور دعمه المؤسسي للجنة من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها لمعالجة القضايا البيئية ذات الاولوية في المنطقة؛

٥- توصي الدول الاعضاء بأن تكون أطرافا في الاتفاقيات الاقليمية والعالمية التي تتناول هذه القضايا البيئية، مثل الاتفاقية الدولية للسيطرة على عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛

٦- تطلب إلى الدول الاعضاء ان تشارك مشاركة فعالة في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المذكور أعلاه؛

٧- تناشد المؤسسات التمويلية والأجهزة والبرامج الاقليمية والدولية المعنية بالبيئة، وكذلك الدول القادرة، ان تقدم الدعم المالي للأمانة التنفيذية لتنفيذ مشاريع بيئية إقليمية وشبه اقليمية، ولتقديم المساعدة الى الدول الاعضاء في تحديد المشاكل البيئية وتحليلها ومتابعتها وتفاديها والتغلب عليها.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩